مجلة

المحاسبة

A QUARTELY SPECIALIZED NEWSLETTER PUBLISHED B Y THE SAUD ACCOUNTING ASSOCIATION No. 55 1434 H/ 2012C

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة – العدد ٥٥– السنة السابعة عشر– ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م

رعى معالي وزير التجارة والصناعة

الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة

المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود

سعادة الدكتور حسام العنقري:

موضوع سعودة مهنة المحاسبة بالمملكة

قضية وطنية ملحة وهامة جدا

سعادة الدكتور أحمد المغامس:

تنظم الهيئة بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء

الملتقى السعودي الثاني للماليين

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة
A QUARTELY SPECIALIZED NEWSLETTER PUBLISHED BY THE SAUD ACCOUNTING ASSOCATION

عنوان المراسلات
الجمعية السعودية للمحاسبة
ص. ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧
هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣
فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢
البريد الإلكتروني :
saa@ksu.edu.sa

هيئة التحرير

أ.د. محمد بن سلطان السهلي
رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. صالح بن حمد الشنيفي
عضو مجلس إدارة الجمعية

د. أحمد زكريا زكي عصيمي
عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

اسماء الأعضاء	المنصب الإداري
أ. د. محمد بن سلطان القباني السهلي	رئيس مجلس الإدارة
أ. راشد بن سعود راشد محمد الرشود	نائب رئيس مجلس الإدارة
أ. د. صالح بن راشد عبدالله العماري	أمين مجلس الإدارة
د. صالح بن حمد الشنيفي	أمين المال
د. عبيد بن سعد فازع المطيري	عضو
د. محمد بن سليمان عبدالعزيز العقيل	عضو
د. خالد بن رشيد خالد العديم	عضو
أ. خالد بن محمد حمد الصليع	عضو
أ. خالد بن محمد البسام	عضو

كلمة العدد

لا يكاد يمر يوم الا وتطالعنا وسائل الاعلام المختلفة بخبر أو اعلان أو قرار جديد حول توطين الوظائف. وهذا ليس بجديد فقضية ايجاد فرص عمل للمواطنين موجودة منذ عدة سنوات، ولكن الجديد في الموضوع هو اعداد الشباب المتزايدة التي تتدفق الى سوق العمل في كل عام والتي لم يتمكن سوق العمل حتى الآن من ايجاد قنوات ذاتية تحتويها بشكل طبيعي وسلس.

فالوظائف المحاسبية من المجالات الغنية بفرص العمل للشباب السعودي خصوصا في المستويات المتوسطة والدنيا. بل قد لا نكون مبالغين لو قلنا بأن نسبة النمو وحدها في إعداد هذه الوظائف كافية لاستيعاب خريجي المحاسبة كل عام. فحسب آخر إحصائية لتعداد المنشآت في المملكة هناك ما يقارب من ٧٠٠ ألف منشأة ما بين منشآت حكومية ومنشآت تجارية ومنشآت غير هادفة للربح، ولو افترضنا أن ١٠٪ من هذه المنشآت ناشطة وأنها تحتاج إلى عدد محاسبين اثنين في المتوسط فإننا نحتاج الى ١٤٠ ألف محاسب! وإذا افترضنا أن نسبة الوظائف الجديدة سنويا هي ٥٪ (آخذا في الاعتبار نسبة النمو الطبيعي وحركة العاملين في هذه الوظائف) فإننا نحتاج الى ٧,٠٠٠ (٧ الاف) محاسب جديد سنويا، وإذا افترضنا أن ٥٠٪ من هذه الوظائف متوسطة ودنيا، فان عدد الوظائف المتاحة لخريجي المحاسبة بدرجاتها العلمية المختلفة هو ٣,٥٠٠ وظيفة، وهذا العدد كاف لاستيعاب معظم إذ لم يكن جميع خريجي تخصص المحاسبة في المملكة.

اذا أين تقع المشكلة؟ هل المشكلة في هؤلاء الخريجين أنفسهم؟ أم في هذه المنشآت؟ أم في تنظيم سوق العمل؟ ... نحتاج إلى نقاش صريح وشفاف بين الجهات الفاعلة في هذا المجال.

أ. راشد بن سعود راشد محمد الرشود
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

محتويات العدد

موضوع العدد : المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة ٦

لقاءات : لقاء مع سعادة الدكتور حسام العنقري عميد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز ٩

حكومة : تعثر المشاريع الحكومية
د. سالم سعيد باعجاجه ١٠

محاسبة مالية : نحو دوافع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية
د. مريع سعد الهباش & د. سالم علي الغامدي ١١

أزمات : التداعيات المحاسبية لتباين الهياكل المالية والتشغيلية على الأداء المالي لأسهم الشركات واستقرارها خلال فترة الأزمة المالية العالمية
أ. د. أحمد سعيد قطب حسانين ١٢

إفصاح : أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات القوائم المالية للبنوك بالمملكة العربية السعودية
د. أحمد زكريا زكي عصيمي ١٦

معايير : المعايير المحاسبية الدولية لقياس وتقييم الأصول الثابتة أهدافها، محتواها، متطلباتها
أ. د. محفوظ صالح التميمي ١٧

مراجعة خارجية : آليات مساهمة مهنة المراجعة في الحد من حدوث الأزمات المالية
د. أشرف محمد إبراهيم منصور ١٨

عملات : العملة الافتراضية والمنافسة الجديدة ...
أ. خالد محمد البسام ٢٠

مراجعة داخلية : المراجعة الداخلية والأمن المالي للمنشأة
أ. محمد إدريس مرسي حمد ٢١

ملخص بحث : انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وأثاره على تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات: دراسة ميدانية
صالح علي العقلا وحسام عبدالمحسن العنقري ٢٢

إصدارات جديدة : كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل اتخاذ القرارات الجمعية السعودية للمحاسبة ٢٣

أخبار مهنية محلية وعالمية ٢٤

من أخبار كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود ٢٥

من أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة ٢٦

استراحة العدد ٢٧

مؤتمرات وملتقيات وندوات ٢٨

إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ٣٣

ملاحظة هامة: المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى الجمعية

موضوع العدد:

وزير التجارة والصناعة

يفتتح المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود

رعى معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة يوم الثلاثاء ١٦ ذي القعدة١٤٣٣هـ الموافق ٢ أكتوبر ٢٠١٢م بجامعة الملك سعود، وذلك بتنظيم من قسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال والجمعية السعودية للمحاسبة، وبحضور معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر. وذكر وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة بهذه المناسبة أن ما تبديه جامعاتنا من حرص على الإسهام في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وهو أمر يستحق الإشادة، موكداً أن المؤتمر وما سبقه من سلسلة ندوات لتطوير مهنة المحاسبة التي عقدها قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود ينم عن دور كبير لتعزيز الحوار العلمي الجاد وتشجيع البحث الأصيل لتطوير الجوانب العلمية والنظرية لمهنة المحاسبة، مشيراً إلى أن اهتمام الدولة لهذه المهنة منذ زمن طويل نتج عنها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين التي تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والتي تهدف إلى النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة وإعطاء الفرصة للكفاءات الوطنية وتمكينها من أداء دورها في هذا الحقل الهام. وأضاف" معالي وزير التجارة والصناعة أن الهيئة أضحت من الجهات المهنية الرائدة في العالم العربي وذلك بشهادات دولية مستقلة".

وكشف الربيعة أن هناك عدة مبادرات تقوم بها الهيئة منها مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة، ومشروع الإيداع الآلي الموحد للقوائم المالية، وإدخال تعديلات على نظام المحاسبين القانونين، وتطوير آليات لتطوير عمل مكاتب المحاسبة والمراجعة، وتنفيذ اختبار لقياس قدرات المحاسبين المتخرجين حديثا، وإنشاء معهد متخصص للتدريب المحاسبي، وتطوير برامج تدريبية وشهادات مهنية في تخصصات مكملة لمهنة المحاسبة والمراجعة.

وبدوره، ذكر عميد كلية إدارة الأعمال الأستاذ الدكتور معدي بن محمد آل مذهب لقد حرصت كلية إدارة الأعمال عبر تاريخها الممتد منذ أكثر من خمسين عام و لاتزال على الإسهام بجدية في تطوير المعرفة الإنسانية وتوظيفها والاستفادة منها في مختلف تخصصات الكلية من خلال إجراء البحوث العلمية المتقدمة وكذلك الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية والإدارية والمالية التي تواجه مجتمع قطاع الأعمال والقطاع الحكومي من خلال إجراء البحوث والدراسات التطبيقية. وأكد سعادته أن الكلية تبذل جهودا لتهيئة البيئة المناسبة للدفع بعجلة البحث العلمي ويأتي تبني الكلية للمؤتمرات ذات الصلة

موضوع العدد:

وزير التجارة والصناعة

يفتتح المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود

مثل المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة.

وذكر رئيس قسم المحاسبة الدكتور يحيى بن علي الجبر أن تنظيُم هذا المؤتمر يأتي امتدادا لسلسة ندوات سبل تطوير مهنة المحاسبة والتي رعاها قسم المحاسبة بالجامعة منذ أكثر من ثلاثين عاما وعقد منها اثنتي عشر ندوة والتي كان من ثمارها المساهمة في جهود بناء مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وتأسيسها على قواعد راسخة، وبجهود مخلصة من مهنيين وأكاديميين ومسئولين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بذلوا جهودا كبيرة من اجل الوصول بمهنة المحاسبة والمراجعة مكانة نعتز بها جميعا. وأكد سعادته أن قسم المحاسبة على الدوام مواكب للتطورات العلمية والمهنية من خلال التطوير المستمر لمنهجياته سواء لمرحلة البكالوريوس أو لمرحلة الدراسات العليا والتي اخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل والاستفادة من تجارب الجامعات العريقة، كما سعى القسم أيضا إلى تشجيع البحث المحاسبي، ولعل انعقاد هذا المؤتمر خير شاهد على هذا السعي.

هذا، وقد شمل جدول أعمال المؤتمر أربع جلسات. وقد تناولت الجلسة الاولى موضوع توطين الوظائف المحاسبية والمالية في المملكة العربية السعودية : الواقع والمأمول، وقد رأس هذه الجلسة سعادة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس – أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وكان المتحدثون سعادة الدكتور فهد بن سليمان التخيفي – وكيل وزارة العمل المساعد للتخطيط، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد بن سلطان السهلي – أستاذ المحاسبة بجامعة الملك سعود ورئيس مجلس ادارة الجمعية السعودية للمحاسبة، سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن باعشن – محاسب قانوني ورئيس مجلس المديرين– شركة تيم ون للاستشارات.

أما الجلسة الثانية فقد تناولت موضوع المحاسبة وأسواق المال: اتجاهات معاصرة، وقد رأس هذه الجلسة سعادة الدكتور محمد بن حسن الحازمي – رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وكان المتحدثون على النحو التالي:

– سعادة الأستاذ الدكتور سمير الجزار– استاذ المحاسبة بجامعة Pace بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تناول سعادته موضوع Voluntary versus Mandatory Corporate Disclosures on Management Responsibilities for Financial Reporting.: An Empirical Investigation

– سعادة الدكتور محمد بن سليمان العقيل أستاذ المحاسبة المساعد بمعهد الإدارة العامة والذي تناول موضوع دور عناصر الدخل النقدي والاستحقاق في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي وتفسير أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك في بحث مشترك له مع سعادة الدكتور يحيى بن علي الجبر أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الملك سعود.

– سعادة الدكتور ناصر بن محمد السعدون أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الملك سعود، والذي تناول موضوع Voluntary Disclosure of Tax and Audit Related Fees: The Implied Cost of Equity and Fundamental Valuation Effects في بحث مشترك له مع Prof. Farshid Navissi بجامعة Monash بأستراليا.

– سعادة الدكتور عمرو بن خالد كردي أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والذي تناول موضوع Postponing the Inevitable Corporate Responses to Nasdaq Deficiency

موضوع العدد:

وزير التجارة والصناعة

يفتتح المؤتمر السعودي للمحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود

Notices.

في حين تناولت الجلسة الثالثة موضوع معايير المحاسبة الدولية: المتطلبات والمنهجية، وقد رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذ الدكتور عبدالعال بن هاشم أبو خشبة – رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك عبدالعزيز، وكان المتحدثون على النحو التالي:

– سعادة الأستاذ الدكتور أحمد بسيوني محمد شحاتة أستاذ المحاسبة المالية بجامعة الإسكندرية، مصر، والذي تناول موضوع مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقا لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية.

– سعادة الدكتور صالح سليمان عيد أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الملك سعود والذي تحدث نيابة عن سعادة الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي أستاذ المحاسبة بجامعة المنوفية، مصر لتعذر حضور سعادته المؤتمر، وكان موضوع البحث التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – المتطلبات والمنهجية.

– سعادة الدكتور سلطان بن سعد القحطاني أستاذ المحاسبة المساعد – جامعة الملك خالد، والذي تناول موضوع The relevance of IFRSs to less developed economies: A cultural perspective using Saudi Arabia as a case study.

أما الجلسة الرابعة فقد تناولت قضايا محاسبية معاصرة، وقد رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذ يوسف بن محمد المبارك – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، وكان المتحدثون في هذه الجلسة هم:

– سعادة الدكتور مريع بن سعد الهباش رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك خالد، والذي تناول موضوع محددات لجان المراجعة في الشركات السعودية المساهمة، وذلك في بحث مشترك له مع سعادة الأستاذ الدكتور إحسان بن صالح المعتاز – أستاذ المحاسبة بجامعة ام القرى.

– سعادة الأستاذ الدكتور سعيد عبدالمنعم محمد أستاذ المحاسبة بجامعة عين شمس– مصر، والذي تناول موضوع الضريبة المضافة: نموذج مقترح.

Mr. Robert Chandler MENA Leader – Fraud Investigation and Dispute Services، Ernst & Young، والذي تناول موضوع Forensic Accounting

– إيمان صالح فاضل استاذ المحاسبة المساعد بجامعة الملك عبد العزيز، والتي تناولت موضوع كشف ممارسات المديرين التنفيذيين في إدارة الارباح باستخدام أساليب إدارة التكلفة في مجال تقييم الأداء– دراسة ميدانية.

لقاء مع سعادة الأستاذ الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري

عميد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز

- ما رأي سعادتكم في دور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في قضية تطوير الكفاءات السعودية المتخصصة في المحاسبة بالمملكة؟

تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين بتقديم دورات تدريبية تخصصية، أذكر منها تلك الموجه لإعداد الراغبين في اجتياز الاختبارات الخاصة بزمالة الهيئة. يضاف إلى ذلك المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تنظمها الهيئة في العديد من الموضوعات المحاسبية والمهنية، فمن خلالها تتاح فرص الاطلاع على مختلف القضايا والتطورات المحاسبية الحديثة لجميع المهتمين، مما يسهم في تطوير ما لديهم من معرفة وتجربة.

٢- كيف تقيم سعادتكم علاقة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأقسام المحاسبة في المملكة ؟

علاقة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأقسام المحاسبة في المملكة علاقة جيدة، فالهيئة تستعين بالعديد من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة من مختلف الجامعات السعودية في عضوية مجلس إدارتها وأيضاً في لجانها التخصصية المختلفة.

٣- في الآونة الأخيرة، زادت عدد أقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والخاصة... فهل هذه الزيادة صحية في ضوء نقص الكفاءات الأكاديمية في المجال المحاسبي ؟

هذه الزيادة سببها استمرار تزايد الطلب على الكفاءات الوطنية المحاسبية، فتزايد ظهور أقسام المحاسبة يعود إلى سعي الجامعات إلى تلبية إحتياجات سوق العمل. أما نقص الكفاءات الأكاديمية فهي حقيقة نأمل أن يتم التعامل معها من خلال حسن اختيار المتعاقدين من غير السعوديين.

٤- ما هي مرئيات سعادتكم فيما يتعلق بالموقف الحالي لسعودة مهنة المحاسبة بالمملكة؟ وماهي سبل زيادة فاعلية برامج السعودة في المجال المحاسبي والمالي ؟

سعودة المهنة قضية هامة جداً ليس فقط لحساسية ممارسة مهنة المحاسبة وما تحمله من فرص، وإنما أيضاً لكونها تتعلق بقضية وطنية ملحة. والهيئة من خلال برامج مراقبة جودة الأداء المهني تبذل جهود كبيرة في متابعة تطبيق مكاتب المحاسبة للنسب المطلوبة سنوياً. وفي اعتقادي بأن دور لجنة المخالفات بوزارة التجارة والصناعة يعد هام جداً في سرعة البت بما يحال إليها من قضايا متعلقة بهذا الأمر ليتم تطبيق الجزاءات المعتمدة بشكل أسرع، وهو ما سيسهم في الحد من عدم التزام مكاتب المحاسبة بالنسب المعتمدة للسعودة.

٥- كيف ترى مستقبل المرأة السعودية في مجال العمل المحاسبي ؟

أعتقد بأن المرأة السعودية قادرة على ممارسة المهنة في ظل توافر البيئة الملائمة لدى مكاتب المحاسبة، وهناك تزايد في أعداد المحاسبات الحاصلات على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فضلاً عن تزايد أعداد خريجات أقسام المحاسبة في العديد من الجامعات السعودية. تطور دور المرأة السعودية في مجال العمل المحاسبي يتطلب النظر في امكانية البدء بمنح التراخيص لمن تتحقق فيهن شروط مزاولة المهنة كمحاسبات قانونيات، وهو ما سيسهم بدوره في فتح مجال بلوغهن لمواقع مهنية رفيعة في الشركات المحاسبية.

٦- نود أن نعرف مرئيات سعادتكم فيما يتعلق بمنهجيات أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية في ظل العولمة وتحديات القرن الواحد والعشرين؟

السمة الأساسية لتلك البرامج تكمن في أهمية ارتباط المحاسبة بالأعمال والمعايير الدولية. فالمحاسب لابد أن يكون ملم ليس فقط بموضوعات المحاسبة، وإنما أيضاً بالتمويل والاستثمار والتحليل المالي وغير ذلك من موضوعات، وهو ما يزيد ارتباط تخصص المحاسبة بتخصصات الأعمال.

أ.د. **حسام بن عبد المحسن العنقري**

٧- ما هو رأيكم في السنة تحضيرية التي تطبقها كثير من الجامعات السعودية والنتائج الايجابية والسلبية ؟

تجربة جيدة قابلة للتطور والتحسين، تتيح للجامعات فرص زيادة أعداد المقبولين في كل عام من جانب، وتتيح للطلبة الوقت الكافي لاختيار وجهة الدراسة من جانب آخر.

٨- نرجو من سعادتكم إلقاء الضوء على التحديات التي قد تواجه المحاسبة أكاديميا ومهنيا بالمملكة وذلك في ضوء توجه المملكة نحو تبني معايير المحاسبة الدولية؟

توجه المملكة نحو تبني معايير المحاسبة الدولية يمثل أهمية كبرى وتحدي كبير للأكاديميين والمهنيين.

٩- ماهو الدور الذي تتمنى أن تقوم به الجمعية السعودية للمحاسبة في المستقبل ؟

دور الجمعية المحاسبة السعودية في تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية يطول الحديث عنه. فظهور الجمعية واكب النقلة النوعية التي شهدها تطور المهنة في المملكة، وكان لأنشطتها أثراً بالغاً في ظهور نظام المحاسبين القانونيين ونشأة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. والجميع يتطلع لتطور دور الجمعية في النهوض بمستوى الحراك العلمي المحاسبي، وتكوين مرجعية علمية يتم الاستناد إليها في اتخاذ القرارات التطويرية لمهنة المحاسبة والمراجعة.

١٠- في ختام هذا اللقاء نريد من سعادتكم توجيه كلمة لطلبة المحاسبة في المملكة ؟

أبارك لهم اختيارهم لتخصص المحاسبة، وأدعوهم لاستثمار وقت الدراسة الجامعية في تحصيل أكبر قدر ممكن من المعرفة المحاسبية من أساتذتهم، وأرجو من الله لهم التوفيق في حمل الأمانة واستكمال مسيرة العمل المهني في المملكة بعد تخرجهم بالشكل الذي يعود بأكبر النفع لبلادنا الغالية.

حكومة :
تعثر المشاريع الحكومية
د. سالم سعيد باعجاجه

د. سالم سعيد باعجاجه
عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة – جامعة الطائف

في كل ميزانية تصدر تبرز العديد من المشاريع الحكومية والتي تنفذ من خلال عدد من السنوات حسب الخطة الموضوعة، وتتنوع المشاريع الحكومية ما بين طرق وأنفاق وكباري وتشييد مباني، قد تستغرق بعضها ما بين سنتين إلى خمسة سنوات حسب العقود المبرمة بين الحكومة والمقاول إلا أنه لاحظنا من خلال تقارير ديوان المراقبة العامة أن كثير من المقاولين لم يلتزم بالعقود تنفيذاً وزمناً مما يؤدي إلى تعثر المشروع، وهناك عشرة أسباب أعاقة تنفيذ مشاريع حكومية منها على سبيل المثال :

- ضعف التخطيط للمشاريع في دراسات الجدوى وضعف الاعتمادات المالية
- عدم مطابقة التصاميم والمواصفات المطلوبة في العقد.
- ارتفاع أسعار المواد الداخلة في المشروع.
- تمديد فترة العقود.
- عدم توفر الأراضي وعدم توافر الأيدي العاملة
- اتفاق المقاول الرئيسي مع مقاول آخر من الباطن.
- كثرة التعديلات بالحذف أو الإضافة أثناء مراحل التنفيذ.
- عدم الدقة في تقدير المبالغ المعتمدة.

ولقد أكدت المادة السادسة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية أن على المتقدم للمنافسة مراعاة مجال تصنيف الأعمال المتقدم لها، مع التقيد بالحدود المالية لدرجة تصنيفه ويستبعد العرض المخالف لذلك. وكذلك ما أكدت عليه المادة الثالثة من نظام تصنيف المقاولين من أنه لا يجوز للوزارات والمصالح الحكومية والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة قبول أي عرض أو عطاء لأي مشروع يخضع للتصنيف إلا إذ كان المقاول مصنفاً وكان المشروع يقع في المجال والدرجة التي تم تصنيف المقاول عليها .

ولما كانت هذه المشاريع المتعثرة تسبب التأخر في التنفيذ وضياع المال العام وعدم تنفيذ الخطة كما يجب أن تكون لذا يجب تفعيل إستراتيجية النزاهة والتي أقرها مجلس الوزراء الموقر بإصدار قانون المشاريع المتعثرة لضمان تنفيذها في الوقت المحدد تحت بند (لا عذر لكم) في ظل توافر فوائض مالية كبيرة في ميزانية المملكة. وتأهيل المقاولين وتصنيفهم ضمن تخصصات متعددة. وتفعيل الحكومة الإلكترونية التي ترتقي بآليات ووسائل المتابعة الدائمة لتنفيذ المشاريع على الواقع مما يبين مواطن الخلل. ويتم محاسبة المقصرين حسب النظام.

دوافع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية *

د. مريع سعد الهباش

هذا المقال ملخص لدراسة قام بها الباحثان والدراسة مقبولة للنشر بالتفصيل التالي:

Habbash, M., Alghamdi, S. (forthcoming, 2013). "The Perception of Earnings Management Motivations in Saudi Public Firms". Journal of Accounting in Emerging Economies.

يتمثل الغرض الرئيسي للدراسة في تحديد وتحليل دوافع إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية في ضوء الدوافع العديدة لإدارة الأرباح والتي احتوت عليها أدبيات المحاسبة الغربية والتي لم يثبت فعالية بعضها في أسواق أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وتهدف الدراسة إلى تقديم تصور شامل ودقيق عن مشكلة إدارة الأرباح وأبعادها في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق دراسة تاريخ ممارسات إدارة الأرباح في المملكة، ثم اقتراح العلاج المناسب لتخفيفها بتفعيل وسائل الرقابة الموجودة بما يساهم في تطوير الوسائل الرقابية المستخدمة من قبل الهيئات المنظمة لسوق المال، والمهتمة بعمل الشركات المساهمة السعودية، وما يترتب على ذلك من تعزيز جودة التقارير المحاسبية و الحفاظ على حقوق المساهمين.

إن الاهتمام بموضوع جودة الأرباح من جانب أدبيات المحاسبة ركز في عدد كبير من الدراسات المعنية بدوافع إدارة الأرباح على استخدام بيانات الشركات الأمريكية والبريطانية، مع ندرة الدراسات المعتمدة على بيانات الشركات التي تعمل في أسواق البلدان النامية، وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية تختلف بشكل جوهري عن البلدان المتقدمة في نواحي متعددة قد تؤثر في دوافع إدارة الأرباح مثل: القوانين التشريعية وتركيبة رأس المال وفعالية الأجهزة الرقابية، إلا انه وفي حد علمي لم تكن المملكة عرضة لأي من الدراسات المهتمة بدوافع إدارة الأرباح. لذلك فإن هذه الدراسة يمكن أن تقدم أدلة جديدة مثير للاهتمام من بلد لديه بيئة أعمال وثقافة مختلفة كالمملكة.

استخدمت هذه الدراسة طريقة الاستبيان لاستكشاف دوافع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية عن طريق الحصول على تصورات مختلفة من المشاركين في الاستبيان والذي ضم أساتذة المحاسبة في الجامعات السعودية ومراجعي الحسابات وأعضاء مجالس الإدارات ولجان المراجعة، كما تم استخدام المقابلات الشخصية (Semi-structured Interview) لتوفير فهم

د. مريع سعد الهباش
رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك خالد
murya@hotmail.com

اكثر لمشكلة البحث. البحث في دوافع إدارة الأرباح عادة ما يتم عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية المعتمدة على بيانات القوائم المالية، ولكن دراسات قليلة قد اهتمت بالفهم النقدي لهذه المشاكل من خلال دراسة استقصائية مثل الاستبيانات والمقابلات والتي في نظر الباحثين تؤدي إلى فهم طبيعة ومشاكل وممارسات إدارة الأرباح بشكل أشمل وأوضح وتقدم نتائج مفيدة لمتخذي القرار لوضع تفسير لهذه النتائج واستخدامها في التشريعات المستقبلية ولذلك تم اختيار هذه المنهجية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الدوافع الرئيسية الأربعة لمديري الشركات السعودية لإدارة الأرباح هي: لزيادة مبلغ التعويضات والمكافآت، والتقرير عن ربح معقول وتجنب الخسارة، والحصول على تمويل خارجي وكذلك لزيادة سعر السهم في السوق المالية. كما أن نتائج المقابلات الشخصية تدعم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال طريقة الاستبيانات. ومن المثير للاهتمام، فان المقابلات تؤكد على أن هيكل الملكية في الشركة وحجم الشركة قد تكون عوامل مهمة في تحديد دوافع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

هذه النتائج يمكن أن تكون ذات فائدة لمنظمين السوق المالية السعودية، وعلى رأسهم هيئة سوق المال التي من الممكن أن توجه التشريعات الرقابية الصادرة من قبلها للحد من وجود هذه الدوافع السلبية بدلا من إصدار نظم رقابية مثل: نظام حوكمة الشركات الذي لا تتفاعل بشكل مباشر مع الدوافع الحقيقية لانخفاض جودة التقارير المالية، كما يمكن أن يستفيد المستثمرين والمراجعين الخارجيين من هذه النتائج في محاولاتهم لفهم طبيعة إدارة الأرباح ولأجل تحسين نوعية المراجعة من خلال رفع نسبة مخاطر الاكتشاف في مثل هذه الحالات.

* هذه المقالة مأخوذة من بحث لكل من: د. مريع سعد الهباش – رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك خالد & د. سالم علي الغامدي – رئيس قسم إدارة الأعمال بجامعة الطائف.

أزمات :

التداعيات المحاسبية لتباين الهياكل المالية والتشغيلية على الأداء المالي لأسهم الشركات واستقرارها خلال فترة الأزمة المالية العالمية

أ. د. أحمد سعيد قطب حسانين

أ. د. أحمد سعيد قطب حسانين
أستاذ المحاسبة بجامعة طنطا
والمعار حاليا لجامعة الملك سعود

١. تقديم

بدأ الاهتمام في الآونة الأخيرة في ظل المنافسات العالمية بالأخذ بمفاهيم عديدة أثرت على الشركات في جوانبها المحاسبية والإدارية والتمويلية. فقد بدأت الكثير من الشركات التي في سبيلها للتوسع والمنافسة إلي الدخول في اتفاقات للتمويل سواء بالاقتراض أو التمويل خارج الميزانية، كما أخذت الكثير من الشركات التي في سبيلها للتوسع والمنافسة بأساليب التصنيع الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة مما أثر على هيكل التكلفة ومن ثم الهيكل التشغيلي لتلك الشركات .

وقد ترتب على كل ما سبق أثر على الهياكل المالية والتشغيلية لتلك الشركات وزاد من درجة المخاطرة التي تتعرض لها. وقد ظهر أثر الخلل في الهياكل المالية والتشغيلية للعديد من الشركات خلال فترة الأزمة المالية التي ضربت معظم إن لم يكن جميع الأسواق المالية ومن ثم أسهم الشركات التي تتداول أسهمها في تلك الأسواق. ويعد المزج بين الفكر التمويلي والفكر المحاسبي في تشخيص تداعيات الأزمة المالية الأخيرة ومحاولة تلافي آثارها مستقبلا من القضايا التي تشغل فكر الكثير من الباحثين في بيئات مختلفة. تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات معينة هي:

أ) هل تؤثر المعلومات المحاسبية المرتبطة بالهيكل التمويلي على قرارات المستثمرين داخل سوق رأس المال؟

ب) هل تؤثر المعلومات المحاسبية المرتبطة بالهيكل المالي على قرارات المستثمرين داخل سوق رأس المال؟

ج) هل تؤثر المعلومات المحاسبية المرتبطة بالتوازن بين الهيكل المالي والهيكل التمويلي على قرارات المستثمرين داخل سوق رأس المال؟

د) هل تؤثر المعلومات المحاسبية المرتبطة بالهيكل التشغيلي على قرارات المستثمرين داخل سوق رأس المال؟

ه) هل تحظى المعلومات السابقة بنفس الأهمية التي تحظى بها معلومات الربحية لدى المستثمرين حال اتخاذهم لقراراتهم داخل سوق رأس المال؟

٢. الرفع التشغيلي

ويعبر عن الرفع التشغيلي بمدى التغير في ربح العمليات (الربح قبل الفائدة و الضريبة) نتيجة التغير في المبيعات أو بمدى حساسية الربح التشغيلي للتغير في المبيعات. ويستخدم مفهوم الهيكل التشغيلي ليشير إلي درجة استخدام التكاليف الثابتة للشركة في تحقيق الأرباح، وهو يستخدم لكي يعكس كفاءة الشركة في استخدام التكاليف الثابتة لتحقيق الأرباح .

٣. الرفع المالي

الرافعة المالية تعكس مدى اعتماد الإدارة على القروض في تمويل احتياجات المنشأة من الأموال. وتؤثر الرافعة المالية على تكلفة كل من عنصر حق الملكية وعنصر القروض . فارتفاع مستوى القروض (زيادة الرافعة) يؤدي إلى زيادة المصروفات الثابتة وزيادة احتمال عدم القدرة على سداد هذه المصروفات وما يترتب عليها من تكاليف (مثل تكاليف إفلاس) ، ووجود هذه التكاليف يوجد علاقة بين الرافعة والمخاطرة المتعلقة بحقوق الملكية والقروض لتصبح علاقة طردية، وبما يعني زيادة العوائد المطلوبة على حقوق الملكية والديون. فعلى مستوى حقوق الملكية فإن معدل العائد المطلوب (تكلفة عنصر حق الملكية) يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي معدل العائد الخالي من المخاطرة، علاوة مخاطرة الأعمال، علاوة مخاطرة ناشئة عن الرافعة المالية.

٤. الهيكل المالي وهيكل التمويل

يرتبط الهيكل المالي للشركة ارتباطا مباشرا بقائمة المركز المالي، والتي يمكن تحليلها من وجهات نظر متعددة. فقد يتم النظر إليها من جانب المصادر فقط، أو قد يتم النظر إليها من جانب الاستخدامات فقط، أو قد يتم النظر إليها من وجهتي النظر معا. ولأغراض هذه الدراسة فسوف يستخدم مفهوم الهيكل المالي Financial Structure ليشير إلى الطريقة التي يتم بها تمويل أصول الشركة، والتي هي عبارة عن مجموعة من المصادر التمويلية والمتمثلة في أموال قادمة للشركة من مصادر مختلفة سواء من المساهمين أو من المقرضين، وأيضاً استخدامات هذه الأموال والمتمثلة في شكل استثمارات وأصول ثابتة ومستلزمات سلعية وغيرها مع بقاء جزء من هذه المصادر في شكل أصول سائلة. أما مصطلح الهيكل التمويلي Financing Structure أو هيكل رأس المال Capital Structure فيشير

إلى جانب المصادر فقط من الهيكل المالي. فهو عبارة عن التمويل الدائم للشركة والمتمثل في الأسهم العادية والأسهم الممتازة والقروض طويلة الأجل فقط. وبناءً على ذلك فإن هيكل التمويل يعد جزءاً من الهيكل المالي.

٥. هيكل التمويل الأمثل

يشكل هيكل التمويل الأمثل للشركة مشكلة هامة للباحثين في مجالات المحاسبة والتمويل بهدف الوصول إلى ذلك الهيكل الأمثل الذي يترتب عليه أقل تكلفة أموال ممكنة. ولا يمكن الزعم بوجود هيكل تمويل أمثل لكل المنشآت ولكن الأمر يتوقف على ظروف كل منشأة. فالمنشآت لا يمكنها الاقتراض بدون حدود ولكن هناك حدوداً لا يجب أن تتجاوزها الشركة تجنباً للمخاطر الخاصة بالتعثر المالي والإفلاس. وعند نقطة تحقيق هيكل التمويل الأمثل يمكن أن تتوافر في الشركة خصائص معينة مثل ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة، وبالتالي أسعار الأسهم إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق التوازن بين عاملي السيولة والربحية وبين عاملي المخاطرة والعائد، وتوافر المرونة من حيث إمكانية تعديل هيكل التمويل بأقل تكلفة ممكنة، وتحقيق عنصر الملائمة بين الأموال ونوعية وطبيعة الأصول المستخدمة في تمويلها.

٦. الآثار المترتبة على استعمال الرفع المالي

يؤدي وجود الرفع المالي في الهيكل المالي للشركات إلى بعض الآثار التي يمكن بيان أهم ملامحها على النحو التالي :

١) إن الرفع المالي يعظم الأرباح و الخسائر إلى المساهمين وذلك بحسب الأوضاع الاقتصادية، فإذا كان الاقتصاد في حالة رواج و مبيعات المؤسسات في ارتفاع، فان التمويل بالدين يعظم الربح؛ أما إذا كان الاقتصاد في حالة كسد و مبيعات الشركة في حالة تراجع فان التمويل بالدين يعظم الخسارة .

٢) إن الرفع التمويلي يزيد الخطر التمويلي الذي يواجه الشركة و ذلك لما يرتبه الرفع التمويلي من أعباء خدمة الدين على شكل تسديد لأقساط هذا الدين و الفوائد المترتبة عليه .

٣) إن هياكل التمويل المختلفة هي اقتراحات تبادل Trade-Off ما بين العائد و الخطر حيث أن نسبة المديونية الأعلى تعني عائدا متوقعا أكبر وخطرا أكبر أيضا، و اختيار نسب المديونية الأنسب يعتمد على علاقة التفضيل ما بين المخاطر والمردود.

الرفع المالي والتشغيلي: الأثر المشترك

لكل من الرفع المالي والرفع التشغيلي بعض الآثار، وفي حال وجود كل من الظاهرتين معا في الشركة فإن ذلك يحدث آثاراً محددة على الأداء المالي للشركة والذي يمكن بيان أهم ملامحه في أنه إذا حدثت زيادة في المبيعات في ظل وجود الرفع التشغيلي، فان هذه الزيادة في المبيعات ستؤدي إلى زيادة أكبر في الربح قبل الفائدة و الضريبة، و إذا ما اقترن وجود الرفع التشغيلي بوجود الرفع المالي فان الزيادة الحاصلة في الدخل قبل الفائدة و الضريبة ستؤدي بلا شك إلى زيادة أكبر في العائد على السهم، لهذا إذا ما استعملت مؤسسة ما مزيجا مكونا من الرفع المالي و التشغيلي و لو بدرجة قليلة، فان ذلك سيؤدي إلى تغير ذو تأثير هام في العائد على الأسهم .

ويؤثر كل من الرفع المالي والرفع التشغيلي علي الأرباح ومن ثم توزيعات الأسهم ومخاطر تلك الأسهم في فترات الأزمات. والجمع بين الرفع المالي والرفع التشغيلي يؤثر تأثيراً مضاعفا على الأرباح. فبالنسبة للرفع التشغيلي فإنه يؤثر على الأرباح قبل الفائدة والضريبة ومن ثم على إيرادات السهم، في حين أن الرفع المالي يؤثر على الأرباح بعد الفائدة والضريبة ومن ثم على عوائد السهم أيضا. ولهذا يطلق على الرفع التشغيلي رفع المرحلة الأولي في حين يطلق على الرفع المالي رفع المرحلة الثانية. ويمكن قياس الأثر المجمع لكل من الرفع المالي والرفع التشغيلي كما هو موضح بالعلاقة في المعادلة رقم (١).

$$FOL = CM / CM - F - I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

حيث تعبر FOL عن أثر الرفع التشغيلي والمالي المجمع، CM تعبر عن فائض المساهمة، F تعبر عن التكاليف الثابتة، I تعبر عن الفائدة. ويمكن الحصول على معامل التأثر المجمع لكل من الرفع التشغيلي والرفع المالي بتوافيق مختلفة بين الاثنين وذلك داخل حدود معينة.

٧. الرفع والأزمات المالية والمعايير المحاسبية

تضرب الأزمات المالية بتداعياتها على كافة النواحي المالية والتشغيلية للمنشآت، إلا أن تلك التداعيات تتفاوت بين الشركة بدرجة التفاوت والتباين في الهياكل المالية والتشغيلية. ويمكن القول بأنه في أوقات الأزمات المالية تتبلور أهم ملامح تداعيات ظاهرتي الرفع المالي والرفع التشغيلي على النحو التالي:

- في أوقات الأزمات المالية أو الاقتصادية وفيما يتعلق بحرية الإدارة في اتخاذ القرارات فإنها تكون في الشركات كثيفة الأصول الثابتة محدودة نتيجة لارتفاع التكاليف الثابتة. في حين أنها تكون عالية في الشركات كثيفة الأصول المتداولة نتيجة لانخفاض التكاليف الثابتة.
- كل من الرفع المالي والرفع التشغيلي يؤثران علي الأرباح ومن ثم توزيعات الأسهم ومخاطر تلك الأسهم في فترات الأزمات المالية أو الاقتصادية. والجمع بينهما يؤثر تأثيراً مضاعفا في هذا الصدد.

– استخدام الرافعة المالية في فترات الأزمات المالية أو الاقتصادية قد يؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها الثابتة، مما يؤدى في النهاية إلى صعوبات مالية قد تسبب في النهاية التعرض للإفلاس.

– يمكن القول بصورة عامة بأن الرفع المالي في حالة الأزمات المالية أو الاقتصادية يعظم خسائر الشركات حيث تكون الأوضاع الاقتصادية في حالة كساد ومبيعات الشركات تتسم بالانخفاض.

٨. الجانب الميداني

تمت هذه الدراسة على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأسهم السعودية وذلك خلال الفترة المالية ٢٠٠٩م، وهي الفترة المالية من وجهة نظر الباحث التي وصلت فيها تلك الأزمة المالية إلى ذروتها وظهرت آثارها على الأداء المالي لأسهم الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودي. وقد تم اختيار عدد خمس وتسعون شركة بحيث تغطي تلك العينة مجتمع الدراسة كلما كان ذلك ممكناً.

٩. خلاصة الدراسة:

للرفع المالي والرفع التشغيلي تداعياتهما المحاسبية على الأداء المالي للشركات وأسهمها في السوق.

- فالرفع التشغيلي له تأثيراته على الأداء المالي للشركات في السوق حيث يترتب على الرفع التشغيلي تأثيرا مضاعفا على إيرادات الشركة قبل الفوائد والضريبة والزكاة.
- كما أن الرفع المالي له تأثيراته على الأداء المالي للشركات في السوق حيث يترتب عليه تأثيرا مباشراً على ربحية سهم الشركة نتيجة لتغير الأرباح قبل الفوائد والضريبة والزكاة.
- ومن ثم فان إدماج الرفع المالي والرفع التشغيلي معا يترتب عليه تأثيرا مضاعفا على أرباح الأسهم، حيث إذا ما استعملت الشركة مزيجا من الرفع المالي والتشغيلي إلي حدوث تغير هام في العائد على السهم ومن ثم استقراره في السوق بصفة عامة وفي أوقات الأزمات المالية بصفة خاصة.

١٠. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الهيكل المالي والتمويلي والتشغيلي وأداء أسهم الشركات في السوق في أوقات الأزمات.
- زيادة درجة الرفع المالي ذات تأثير معنوي وسالب على أداء أسهم الشركات في السوق في أوقات الأزمات.
- زيادة درجة الرفع التشغيلي ذات تأثير معنوي وسالب على أداء أسهم الشركات في السوق في أوقات الأزمات.
- لم تؤيد نتائج الدراسة العلاقة الخاصة بأن زيادة درجة التوازن في الهيكل المالي تؤثر إيجابا على أداء أسهم الشركات في السوق في أوقات الأزمات.

إفصاح :

أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات القوائم المالية للبنوك بالمملكة العربية السعودية

د. أحمد زكريا زكي عصيمي

د. أحمد زكريا زكي عصيمي
أستاذ المحاسبة المساعد - قسم المحاسبة- كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود
aahmedzzo@hotmail.com

ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى بشكل خاص بسبب التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والتي تتجه بشكل صريح نحو إحلال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلا من أساس التكلفة التاريخية (أنظر علي سبيل المثال: Friedmann et al.، 2008 ، Chen et al.، 2008، أبو الخير، 2009، العبادي، 2010)، ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع التوجه القائم الآن على التعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من أجل العمل على تنقيح الإطار المفاهيمي للمحاسبة الحالي، وذلك من أجل إعداد قوائم مالية توفر المعلومات المحاسبية المفيدة لعملية اتخاذ القرارات، والتي تشمل شكل ومحتوى ومكان التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى.

أي أن التطور الحادث في أسس القياس المحاسبي طبقا للقيمة العادلة لابد أن يرافقه تطور في أسس الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية طبقا للقيمة العادلة أيضا، إذ أصبحت منشآت الأعمال والخدمات مطالبة طبقا لمعايير المحاسبة المقبولة بإفصاح أوسع وأكثر تفصيلا عن بنود القوائم المالية التي يتم قياسها علي أساس القيمة العادلة مثل الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والمترتبة علي القياس طبقا للقيمة العادلة.

وبدراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات القوائم المالية للبنوك بالمملكة العربية السعودية وجد أن هناك قوة تفسيرية لبنود الدخل الشامل الأخرى على تغير أسعار الأسهم للبنوك السعودية والتي تكون مع صافي الربح الدخل الشامل (هذا بالإضافة إلى وجود قوة تفسيرية لصافي الربح).

كما وجد أن الدخل الشامل يفسر نسبة عالية نسبيا (حوالي ٥٠٪) من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية لعام ٢٠٠٩م، وذلك على الرغم من أن الأرباح الشاملة لبنوك عينة الدراسة فى هذا العام قد عكست آثار الأزمة المالية العالمية، والتي بدأت الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ واستمرت خلال عام ٢٠٠٩م ... أما خلال عام ٢٠١٠م فإن الدخل الشامل يفسر نسبة منخفضة كثيرا من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية عن عام ٢٠٠٩م (حوالي ٩٪)، وذلك على الرغم من انتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى تحفظ السوق المالية السعودية، فعلى الرغم من أن ربحية البنوك بدأت في التحسن إلا أن المخاوف من ارتداد الأزمة المالية العالمية جعل السوق السعودي ضعيف من حيث تأثره بتحسن البيانات المالية للبنوك عن عام ٢٠١٠م ... أما خلال عام ٢٠١١م فإن الدخل الشامل يفسر نسبة مرتفعة كثيرا عن الأعوام السابقة (حوالي ٦٣٪) من تغيرات الأسعار، وترجع هذه النتائج إلى اطمئنان المستثمرون بالسوق المالية السعودية إلى انتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك تماما. ويمكن إرجاع هذه النتيجة أيضا إلى أن السوق استجاب للزيادات الكبيرة في أرباح البنوك لعام ٢٠١١م، وأي مراقب لحركة السوق المالية السعودية يستطيع أن يتحقق من تجاوب السوق بصورة انتقائية مع الشركات التي تحسنت ربحيتها وعلى الأخص البنوك.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى عدم وجود قدرة تنبؤية لصافي الربح وللدخل الشامل الربع سنوي على مستوى البنوك السعودية الإحدى عشر (بعد إضافة البنك الأهلي إلى عينة القدرة التنبؤية لأنها لا تحتاج إلى بيانات عن أسعار الأسهم) باستثناء وجود قدرة تنبؤية لصافي الربح الربع سنوي فقط لبنكين هما: بنك الاستثمار السعودي والبنك الأهلي.

لذا يوصى الباحث بضرورة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى لأهميتها في زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بأثر القوة التفسيرية لهذه البنود علي تغير أسعار الأسهم، وأيضا بالأثر على القدرة التنبؤية بتغير هذه الأسعار.

معايير :

المعايير المحاسبية الدولية لقياس وتقييم الأصول الثابتة
أهدافها، محتواها، متطلباتها للمراجعة

د.محفوظ صالح التميمي

شهدت العقود الثلاثة المنصرمة تطورات مهمة حينما أقدمت العديد من البلدان سواء كانت بلدان نامية أو متقدمة على تبني معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) نتيجة لاتساع نطاق العولمة وازدياد العضوية في منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى اتساع وترابط العلاقات ما بين الشركات والعديد من القرارات التشغيلية والاستثمارية و التمويلية التي أصبحت لها صفة الدولية، وعليه فإن اتخاذ الكثير من هذه القرارات اعتمد على المعطيات والمعلومات المحاسبية التي تتطلب معرفة واسعة بالمحاسبة الدولية.

د.محفوظ صالح التميمي
أستاذ المحاسبة – كلية العلوم الإدارية– جامعة عدن
متعاقد بكلية العلوم الإدارية - جامعة نجران
mahfoodaltamimi@hotmail.com

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن المعايير المحاسبية الدولية تمثل في مضمونها مجموعة من القواعد والإجراءات المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات العملية لمهنة المحاسبة والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية والإفصاح عنها، مع مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذه الموضوعات وبشكل يؤدي إلى نوع من التوحيد أو الاتساق في أسلوب قياس وتقييم وعرض عناصر القوائم المالية، وذلك لزيادة منفعة هذه البيانات والمعلومات بصفة عامة لمستخدميها، وتسهيلا للمقارنة بين البيانات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية المختلفة ضمن نشاط اقتصادي معين بصفة خاصة .

واتساقا مع هذا الموضوع يستعرض الباحث بشكل من الإيجاز عددا من المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في مجال المحاسبة عن الأصول الثابتة باعتبارها من أهم مكونات القوائم المالية لمنشآت الأعمال خاصة الصناعية منها لتفعيل عملية القياس والتقييم المحاسبي لهذه الأصول.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦):

المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) يختص بالمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات Propriety، Plant & Equipment وتضمنت نشرة المعيار فقرة تناولت الهدف من إصداره تعريفات مختلفة المتعلقة بالمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات نعرضها بإيجاز فيما يلي:

١- تعريفات بعض المصطلحات المستخدمة في عرض موضوعات المعيار مثل مكونات تكلفة الأصول الثابتة.

٢- كيفية تحديد التكلفة الاستثمارية أو الرأسمالية للأصل الثابت سواء تمت حيازته أو تملكه عن طريق الشراء أو التصنيع أو التشييد أو تم الحصول على الأصل الثابت في مقابل أصل أخر عن طريق هذه المبادلة وكيفية معالجة الأرباح و الخسائر الناتجة عن المبادلة.

٣- وضع المعيار أسسا خاصة بالتكاليف التالية أو اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة وما إذا كانت هذه التكاليف تعالج كتكلفة رأسمالية تضاف على تكلفة الأصل أو تدرج ضمن المصروفات الجارية التشغيلية التي تعالج في قائمة الدخل.

٤- وضع المعيار بعض القواعد لعمليات إعادة تقدير (تقييم) الأصول الثابتة.

٥- وضع المعيار أيضا أسس المحاسبة عن طريق استهلاك الأصول الثابتة.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٠)

هذا المعيار يختص بالمحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

Accounting for government grants and) (disclosure of government Assistance

والتي تتصل بالأصول الثابتة ونص المعيار تقيم هذه الأصول بالقيمة العادلة، ومعالجتها محاسبيا مع المنحة بقيمتها العادلة ، كما يجب عدم إضافة قيمة المنحة إلى حقوق الملكية ، وتظهر في بند مستقل، وكبديل آخر يمكن للشركة إظهار الأصل والمنحة بقيمة رمزية ويتم معالجة المنحة كونها إيرادا مؤجلا يعترف به كدخل بطريقة منتظمة على أساس معقول خلال الحياة الإنتاجية للأصل أو طرحها من قيمة الأصل وصولا إلى القيمة المسجلة للأصل (القيمة الدفترية) إذ يعترف بالمنحة كدخل خلال الحياة الإنتاجية للأصل القابل للاستهلاك على شكل تخفيض لعبء الاستهلاك.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣)

هذا المعيار يعالج موضوع تكاليف الاقتراض ويهدف إلى توضيح المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض كالفائدة التي ترتبط بحيازة أو تشييد الأصول الثابتة ويتم معالجتها على أنها جزء من تكلفة الأصل كما أشار إليه المعيار وفقا للتعديل الأخير عند الحصول على الأصل أو تشييده ومبرر ذلك أن الاعتراف المباشر بتكاليف الاقتراض المرتبطة بالأصول المؤهلة كمصروف لا يقدم تمثيلا صادقا لتكلفة الأصل بالإضافة إلى أن هذه المعالجة (أي احتساب الفائدة كجزء من تكلفة الأصل) تحقق إمكانية المقارنة بين كافة الأصول التي تم تمويلها بغير حقوق الملكية.

واستنادا إلى ماتم توضيحه يرى الباحث إن موضوع استيعاب التشريعات المحاسبية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية وتبنيها يشكل اليوم ضرورة موضوعيه لتحقيق التوافق والانسجام مع الممارسات المحاسبية الدولية مما يعكس نفسه إيجابا على دقة وموثوقية البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية وخاصة المنشوره منها من قبل مستخدميها لترشيد قراراتهم الاستثمارية ولتقييم الأداء.

مراجعة خارجية :

آليات مساهمة مهنة المراجعة في الحد من حدوث الأزمات المالية

د. أشرف محمد إبراهيم منصور

تركزت معظم معالجات الأزمات المالية التي تتعرض لها العديد من دول العالم علي توفير حكومات هذه الدول قدر كبير من السيولة للمؤسسات المالية، للحد من حدوث انهيارات متتالية بها، بغرض استمرارها وتعزيز ثقة الجمهور بها. إلا أن هذه الحلول تمثل محاولة مؤقتة لإيقاف انهيار هذه المؤسسات، ولا تعد حلولا ناجحة للأزمات من جوانبها الاقتصادية المختلفة. إن المعالجات الناجحة تتطلب وضع حلولا عملية لمعالجة الأسباب الحقيقية للأزمات.

د. أشرف محمد إبراهيم منصور
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
amamansour@hotmail.com

فبعد أن أشارت بعض الدراسات الى أن المراجعين يتحملون قدرا من المسئولية عن حدوث الأزمات المالية العالمية، يمكن وضع مجموعة من الآليات، أو التأكيد على بعض المقترحات التي أوصت بها بعض الدراسات والمنظمات المهنية والهيئات العلمية المعنية بمهنة المراجعة. وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

(١) دعم وتفعيل جميع آليات الرقابة على شركات المساهمة:

هناك العديد من الأطراف التي تراقب على كيفية إدارة شركات المساهمة للأموال المسئولة عن استخدامها، من أهمها المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، لجنة المراجعة، بعض الأجهزة الحكومية. ويوصي هنا بضرورة دعم جميع الأجهزة الرقابية على شركات المساهمة.

(٢) دعم وتفعيل جميع آليات الرقابة على المراجعين الخارجيين:

أثبتت التجارب والخبرات في العديد من دول العالم، أن إحكام الرقابة على المراجعين الخارجيين من أهم الآليات التي تحد من تواطؤهم مع إدارات الشركات التي يراجعونها. وهذا ما تبنته بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارها قانون ساربينز أوكسلي. ويتحقق ذلك كالتالي:

- ضرورة وضع التشريعات التي من شأنها أن تقيم عمل المراجعين الخارجيين وتزيد، من الرقابة عليهم، مع تحميلهم مسئولية ما يصدر عنهم من أراء.
- تشديد وتفعيل العقوبات على المراجعين الخارجيين المتواطئين مع إدارات الشركات التي يراجعونها للحد من هذا التواطؤ.
- إلزام المراجعين الخارجيين بإبداء رأيهم عن مدى قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار في مزاولة النشاط، على الأقل في الأجل القريب، وفي ظل الظروف العادية.
- إلزام المراجعين الخارجيين بإبداء رأيهم عن التصرفات غير القانونية لعملاء المراجعة.
- ضرورة تفعيل آليات ضمان حياد المراجع الخارجي وتوفير البيئة المناسبة له للقيام بواجبة علي أكمل وجه.
- تفعيل مسئولية المراجعين الخارجيين أمام الطرف الثالث (الغير) والخروج من الدائرة الضيقة التي صنعتها نظرية الوكالة، بأن المراجع وكيلا فقط عن المساهمين دون غيرهم من مستخدمي القوائم المالية، خاصة في ضوء الأزمات المالية العالمية. فقد أصبح دور المراجع الخارجي أساسيا لضمان وجود الشركة ومواصلة نشاطها بثبات ودون تعثر، لذا يجب النظر إليه على أنه وكيلا عن المجتمع بجميع فئاته.
- نشر أية دعاوى أو أحكام قضائية ضد المراجعين الخارجيين مع بيان تفاصيل الدعوى مثل أسبابها وطبيعة الاتهامات والحكم القضائي.
- إعطاء المنظمات المهنية المعنية بشئون مهنة المراجعة السلطة التي تمكنها من إلزام المراجعين الخارجيين بإتباع إصداراتها.

(٣) مراقبة مدى التزام المراجعين الخارجيين بقواعد وتوصيات المنظمات والهيئات المعنية بمهنة المراجعة، وبقواعد آداب وسلوكيات مهنة المراجعة، ويتحقق ذلك عن طريق:

- الالتزام بقواعد تعاقد المراجعين الخارجيين مع شركات المساهمة.
- الالتزام بقواعد حياد المراجعين الخارجيين.
- الالتزام بقواعد تحديد أتعاب المراجعين الخارجيين.
- الالتزام بالحد الأقصى للمدة التي يراجع فيها مراجع خارجي شركة معينة، حيث يقلل ذلك من الآليات المتاحة لإدارة الشركة للضغط علي المراجع وتهديده بعدم تجديد عقده.
- عدم الجمع مطلقا بين عملية مراجعة القوائم المالية وأية أعمال أخرى لنفس الشركة، حتى لا يمثل ذلك مدخلا للتأثير علي المراجع.
- زيادة أتعاب المراجعون الخارجيين، للحد من الانتقادات المتعلقة بتدنيتها.

(٤) تحسين التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الخارجيين:

إن وجود العديد من التحديات مثل تلك المتعلقة باستخدام القيمة العادلة Fair Value تتطلب من منظمي مهنة المراجعة ضرورة التأكد من توافر الخبرة اللأزمات لدى المراجعين الخارجيين، حتى تكون المهنة في وضع يمكنها من التعامل مع التغييرات الاقتصادية في بيئة الأعمال، والتي قد تدفع المراجع للعمل في ظروف عالية الخطورة وعالية الضغوط، ومن ثم يجب عليه أن يحسن بشكل مستمر من تأهيله العلمي والعملي. ومن ثم جودة عملية المراجعة، ويساعد في تهذيب التقدير الشخصي للمراجع عند مراجعة القوائم المالية، من خلال استخدام الأساليب العلمية الإحصائية. ويرتبط بتحسين التاهيل العلمي والعملي تفعيل إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، خاصة في ظل تعدد الشركات وتنوع أعمالها

مراجعة خارجية :

آليات مساهمة مهنة المراجعة في الحد من حدوث الأزمات المالية

د. أشرف محمد إبراهيم منصور

وتعقدها.

(٥) استكمال الإطار الفكري للمراجعة:

رغم وجود إطار فكري للمحاسبة المالية متعارف عليه وراسخ إلي حد كبير، إلا أن المراجعة لا يتمتع بوجود هذا الإطار، فرغم وجود بعض المحاولات الهامة من قبل بعض الباحثين، إلا أنها مبادرات فردية قام بها الباحثون الأفراد، بجانب أنها محاولات جزئية، حيث حددت بعض المفاهيم والفروض للمراجعة ولم تستكمل باقي العناصر، لذا يجب أن تتبني المنظمات المهنية والهيئات العلمية مشروعا لوضع إطارا فكريا متكاملا للمراجعة يسترشد به المراجعون عند أداء المراجعة، وتسترشد به المنظمات المسئولة عند وضع معايير المراجعة.

(٦) إعطاء أهمية أكبر لمسئولية المراجعين الخارجيين عن التنبؤات المالية:

من أكثر الانتقادات التي تم توجيهها للمراجعين الخارجيين عدم قدرتهم على التنبؤ باحتمال وقوع الأزمات المالية الحالية، خاصة وأنهم في وضع يمكنهم من ذلك، لذا يجب أن يتزايد اهتمام مهنة المراجعة بالتنبؤات المالية، خاصة وأن الفكر المحاسبي اهتم بالتنبؤ، بعد النجاح الذي حققه استخدام النسب المالية في التنبؤ بطبيعة التغير الذي يطرأ علي بعض العناصر في المستقبل، وبدرجة عالية من الدقة.

(٧) تفعيل آليات حوكمة الشركات:

يلزم توافر أنظمة حوكمة في الشركات تمنع تواطؤ المراجعين الخارجيين مع من لهم مصالح مع المنشأة كأعضاء مجالس الإدارة. إن وجود نظام جيد للحوكمة يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين علي مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، مما يقلل من فرص حدوث الازمات المالية .

(٨) إنشاء مجلس أعلى للرقابة علي المراجعين الخارجيين أو تفعيل القرارات الخاصة بانشائه:

أقرت تشريعات بعض الدول إنشاء مجلس أعلى للرقابة علي مزاولي مهنة المراجعة الخارجي، وإذا كان هذا الأمر فعل في بعض الدول (مثل الولايات المتحدة وفرنسا)، فانه لم يفعل في البعض الأخر (مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية)، لذا يجب الإسراع بإنشاء هذا المجلس في هذه الدول، مع ضرورة توفير جميع أشكال الدعم المالي والفني له. فبعد حالات التواطؤ التي حدثت في السوق الأمريكي وخلفت ورائها خسائر ضخمة، تم إنشاء مجلس أعلى لمراقبة أعمال المحاسبين. وفي مصر قامت الهيئة العامة لسوق المال بتكوين سجل للمراجعين الخارجيين المصرح لهم بمراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة، وروعي في اختيار منشآت المراجعة المقيدة سابق أعمالها، وهل خالفت القانون أم لا. ورغم عدم وجود حالات مخالفة صارخة في السوق المصري على غرار إنرون الأمريكية، إلا أن بعض منشآت المراجعة تقوم بضبط القوائم المالية للشركات المقيدة وفق تصور الشركة نفسها، مما يتطلب زيادة الرقابة عليها سواء من الهيئة العامة لسوق المال أو من جمعية المحاسبين والمراجعين.

ويحقق إنشاء المجلس الأعلى للرقابة العديد من أوجه الأهمية، منها تقليل احتمالات التلاعب والتواطؤ من قبل المراجعين الخارجيين، وزيادة ثقة المجتمع في أعمال منشآت المراجعة، الأمر الذي يزيد من الاستثمارات، وبالتالي يؤثر تأثيرا ايجابيا علي الاقتصاد.

- المهام التي يجب أن يعهد بها للمجلس الأعلى للرقابة على المراجعين الخارجيين:

١- إمساك سجل يتضمن أسماء جميع المراجعين الخارجيين وأسماء شركات المساهمة التي يراجعونها ومدة المراجعة.

٢- توزيع المراجعين الخارجيين علي شركات المساهمة وفقا لأسس معينة، ويقترح في هذا الشأن تحديد منشآت المراجعة التي يمكنها مراجعة شركات المساهمة، ثم توزيع المراجعين في ضوء التخصص الصناعي لهم. ويفيد ذلك في إنهاء سياسة التعاقد المباشر للمراجع مع الشركات، والتي قد تؤدي إلى تنازل بعضهم عن بعض شروطهم.

٣- تحديد أسماء المؤسسات الرقابية التي تشرف علي المراجعين الخارجيين، وتحديد اختصاصاتها، وإعلام ذلك للجهات المختصة وعلى رأسها منشآت المراجعة الخارجي.

٤- التأكد من إتباع المراجعين الخارجيين لمعايير المراجعة وميثاق آداب المهنة.

٥- التأكد من قدرة المراجع الخارجي على التمتع بجميع حقوقه التي تمكنه من أداء عملية المراجعة، كذلك التأكد من قدرته على أداء جميع واجباته طرف الشركة محل المراجعة.

٦- نشر ثقافة خضوع المراجعين الخارجيين للرقابة لزيادة ثقة المجتمع في المراجعة.

٧- إحالة المراجع الخارجي إلي لجنة تأديب في حالة ثبوت مخالفته لقواعد تنظيم مزاولة مهنة المراجعة، وإحالته إلى النيابة العامة إذا شكلت التصرفات المنسوبة إلية جريمة.

- المقومات التي يجب توافرها في المجلس الأعلى للرقابة على المراجعين الخارجيين:

١- ضرورة تشكيل المجلس من كوادر مهنية وأكاديمية متخصصة في المحاسبة والمراجعة، ولديها خبرة علمية وعملية كبيرة.

٢- تحديد مهام المجلس بشكل واضح ومحدد ومعلوم لمنشآت المراجعة.

٣- تفرغ أعضاء المجلس تفرغا كاملا لأداء المهام المكلفين بها.

٤- عقد اجتماعات دورية ويقترح أن تكون كل ثلاثة أشهر.

٥- أن تكون عضوية المجلس لمدة خمس سنوات وبحد أقصى مدتين فقط.

٦- أن يتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية.

٧- أن يتبع المجلس جهة لها من السلطة ما يوفر الحياد لأعضائه.

٨- إنشاء موقع على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للمجلس، تعرض فيه جميع المعلومات الخاصة بها.

٩- أن يشرف المجلس على المراجعين الخارجيين إشراف حقيقيا وليس شكليا.

العملة الافتراضية والمنافسة الجديدة

أ. خالد محمد البسام

يبدوا أن البنوك التقليدية سوف تدخل في منافسة جديدة مع منشآت غير بنكية، والمقصود هنا بالمنشآت غير البنكية هي مواقع التواصل الاجتماعي وبعض مواقع الشبكة العنكبوتية. ففي أول يوليو ٢٠١١م أطلق موقع التواصل الاجتماعي Facebook عملته الافتراضية Facebook credits، فمن خلال هذه العملة يمكن لأعضاء موقع الفيس بوك أن يقوموا بشراء المنتجات والخدمات من موقع الفيس بوك دون أن يكون للبنك التقليدي طرف في العملية. هذه العملة الافتراضية الجديدة يمكن شراءها من متاجر كبيرة منتشرة في الولايات المتحدة مثل: Wal-Mart و Target و Best Buy.

أ. خالد محمد البسام
MBA, SOCPA
المدير المالي بشركة الشرق الاوسط لحماية البيئة
albassam@meepsa.com

والآن موقع الفيس بوك يضم ملايين المشتركين، وهؤلاء المشتركين ملزمين في حال رغبتهم بشراء منتجات سواء كانت سلع أو خدمات من الموقع بأن يستخدموا عملة الفيس بوك Facebook credits، وقد تجاوز عدد المتعاملين بعملة الفيس بوك ٢٥٠ مليون حسب ما أعلن في مؤتمر Sibos والمنعقد في تورينتو قبل أشهر. وحتى نهاية عام ٢٠١١م أي خلال ستة أشهر من إطلاق العملة الجديدة تم قبول Facebook Credits كوسيلة دفع في أكثر من ٣٥٠ تطبيقاً من قبل أكثر من ٧٠ مطور للألعاب الاجتماعية. ويبلغ سعر الصرف حالياً لعملة الفيس بوك ١$=١٠ Facebook credits

ولقد ذهب بعض المختصين في التفاؤل حول العملية الافتراضية ومستقبلها إلى حد بعيد، حيث يقول Chris Skinner الرئيس التنفيذي في إحدى شركات البحوث والدراسات ومؤلف عدد من الكتب عن مستقبل البنوك: " لم تعد النقود هي المهمة كما كانت بالسابق، ولكن المعلومة وتبادل القيم هي المهمة والتي قد تكون على شكل فكرة أو معلومة أو نقاط أو أميال الطيران".

وعن مدى مساهمة العملة الرقمية الجديدة في نمو أرباح شركة الفيس بوك، يتوقع Peter Vogel وهو أحد المختصين في الفيس بوك أن أرباح الفيس بوك من عملتها Facebook Credits سوف تنمو بمعدل الضعف خلال الخمس سنوات القادمة أي حتى ٢٠١٦م.

ومن الجدير بالذكر أن عملة الفيس بوك ليست العملة الأولى الافتراضية فقد سبقتها شبكة محور الثقافة Hub Culture في عملتها الافتراضية (الرقمية) VEN وهي شبكة اجتماعية أوجدت عملتها الرقمية قبل عملة Facebook بعدة سنوات كعملة رقمية لأعضائها في الشبكة. ولقد استطاعت عملة فين VEN الدخول إلى الاقتصاد الحقيقي كأول عملة افتراضية (رقمية)، والتي يتم استخدامها في الحياة الواقعية ضمن شبكة من المراكز والمحلات لاقتناء بعض السلع الأساسية والخدمات وخلافه.

إن من المزايا التي تنفرد فيها هذه العملات الافتراضية أو الرقمية هو عدم ارتباطها بدول بعينها وبسياساتها الاقتصادية، كما أنها بعيدة بشكل كبير عن أثار التقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية.

ومن المبكر جدا التنبؤ إلي أي مدى نجاح العملة الافتراضية في الحياة الواقعية، ولا نعلم ما يحمله المستقبل للبنوك والمؤسسات المالية في عالم تبادل سعر صرف العملات بين الأطراف المتعاملين، وما مدى الخيارات والعروض التي سوف تتولد لنا من هذه العملة خصوصا في وقت تتغير فيه التكنولوجيا بشكل سريع.

مراجعة داخلية :

المراجعة الداخلية والأمن المالي للمنشأة

أ. محمد إدريس مرسي حمد

إن من أهم و أدق مسئوليات إدارة أي منشأة تتمثل في المحافظة على مواردها وحمايتها بشكل ملائم من السرقة والضياع والتلاعب وكافة الأخطار الأخري التي يمكن أن تتعرض لها، لذا فإن الإدارة تعتمد في تحقيق هذا الهدف على أمور عديدة منها المراجع الداخلي وأيضا المراجع الخارجي، وتعتمد عملية المراجعة على فحص جميع الأنظمة المرتبطة بحماية موارد المنشأة، وذلك من خلال إعداد برامج المراجعة اللازمة لكي تتحقق من الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية.

محمد إدريس مرسي حمد
مدير المراجعة الداخلية
شركة تسويقار للتطوير والإستثمار العقاري
Mohammedcma@gmail.com

وتلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تحقيق الأمن المالي للمنشأة، وذلك من خلال عدة خطوات، أهمها:

أولا: تحديد الهدف من المراجعة

ينبغي تحديد الهدف من المراجعة بشكل واضح، فقد يكون الهدف هو:

١- التحقق من سلامة عملية المحاسبة عن أصول المنشأة والتزاماتها.

٢- التحقق من تسلم جميع إيرادات المنشأة والمحاسبة عنها بشكل سليم.

٣- التحقق من تحقيق المقابل من جميع النفقات.

٤- التحقق من اتباع الإجراءات المرخص بها.

٥- التحقق من أن السياسات و الإجراءات توفر رقابة داخلية سليمة، و أنها تدار بتكلفة معقولة.

٦- التحقق من إتباع الطرق والإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض نفقات المنشأة وزيادة إيراداتها.

ثانيا: التخطيط لعملية المراجعة وإعداد برنامج المراجعة

وهنا يجب أن يتمشى برنامج المراجعة مع الأهداف المحددة سلفا، ويدخل في تحديد عناصر برنامج المراجعة الداخلية مراجعة السياسات والإجراءات الموضوعة التي تحكم أنشطة معينة.

ثالثا: القيام بعملية الفحص

يجب أن يقوم المراجع الداخلي بعملية الفحص وفقا للبرنامج المعد لذلك، وفي هذه المرحلة يقوم المراجع بجمع أدلة وقرائن الإثبات الكافية والمناسبة عن موضوع الفحص والتي تمكنه من إبداء الرأي السليم.

رابعا: تقويم نتائج الفحص

فبعد مراجعة السياسات والإجراءات وفحص العمليات يجب على المراجع تقويم نتائج الفحص وتحديد رأيه. وسيظل المراجع الداخلي يتحمل مسئولية تقرير الحقائق و إبداء التوصيات لتحسين الإجراءات والسياسات.

وعلى المراجع الداخلي أن يناقش نتائج الفحص مع الإدارة والأطراف المعنية قبل إعداد تقرير المراجعة النهائي، حيث تتيح هذه المناقشات للمراجع الداخلي فرصة التأكد من عدم إغفال بعض الحقائق التي يكون قد أخفق في الوصول إليها في فحصه، كما قد تتاح له بأخذ إقتراحات التصحيح في تقريره .

خامسا: إعداد تقرير المراجعة

يتم إعداد تقرير رسمي عن عملية المراجعة لتقديمه إلى إدارة الشركة لإتخاذ اللازم. وينبغي أن يوضح هذا التقرير بوضوح النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي. وفي معظم الحالات يكون المراجع الداخلي مسئولاً عن تتبع إجراء التصحيح للقضاء على أوجه القصور التي جاءت في تقريره.

و على الرغم من أن الإدارة تتحمل مسئولية المحافظة على أصول المنشأة، إلا أن المنشآت الحديثة تتجه نحو الإعتماد وبشكل كبير على نظام الضبط الداخلي لما يوفره من مزايا كثيرة تساعد الإدارة في تخفيف المسئوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها، وذلك من خلال التدقيق الداخلي والذي يزود الإدارة بنقاط الضعف أو الإقتراحات حول النظام.

ملخص بحث :

انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وآثاره على تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات: دراسة ميدانية

صالح علي العقلا وحسام عبدالمحسن العنقري

صالح علي العقلا و حسام عبدالمحسن العنقري

ماجستير – وأستاذ المحاسبة والمراجعة قسم المحاسبة – جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية
(قدم للنشر في ١٤٢٩/٣/٩هـ وقبل للنشر في ١٤٢٩/٦/١٢هـ، ونشر بالمجلد ٢٤ - العدد ١ عام ١٤٣١هـ

يهدف هذا البحث إلى كشف التصورات المستقبلية المتوقعة لمهنة مراجعة الحسابات بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، والوقوف على أبرز المتغيرات والظروف المحلية والعالمية المؤثرة في المهنة، ومدى قدرة المهتمين بأمر المهنة من هيئات متخصصة ومكاتب مهنية على احتواء ما قد يترتب عن الانضمام من تغييرات وفق ما لديهم من إمكانات وقدرات وبما يناسب التطورات والتغيرات الحاصلة في عجلة الاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استمارة استبانة تشتمل على عدد من المحددات التي تم توظيفها للتعامل مع كل من فرضيتي البحث، هذه المحددات تم استخلاصها من خلال مراجعة الدراسات السابقة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وظروف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية، بحيث تم الاعتماد على المنهج الإيجابي في إجراء هذا البحث وتحقيق أهدافه. وقد أظهرت النتائج أن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى إحداث آثار جوهرية على طبيعة ومكونات وآليات تنظيم مهنة مراجعة الحسابات في السعودية، من خلال الدخول تحت مظلة أنظمة وقوانين وتشريعات المنظمة، مما سيُحدث تغيرات رئيسية ينبغي البدء في وضع الخطط والأهداف لمعالجتها. وأظهرت النتائج أيضًا أن الانضمام سيُحدث آثارًا جوهرية ونقلة نوعية في طبيعة ومتطلبات ممارسة مهنة مراجعة الحسابات في السعودية، الأمر الذي سيؤدي إلى ضرورة الوقوف أمام تلك التحديات، ومحاولة التماشي معها لا التصدي لها. وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات، منها ما هو متعلق بتنظيم المهنة كإعادة هيكلة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأنظمتها المهنية، ومنها ما هو متعلق بممارسة المهنة كضرورة الاهتمام بكل ما يكفل النهوض بمستوى جودة الأداء المهني لممارسي المهنة في السعودية.

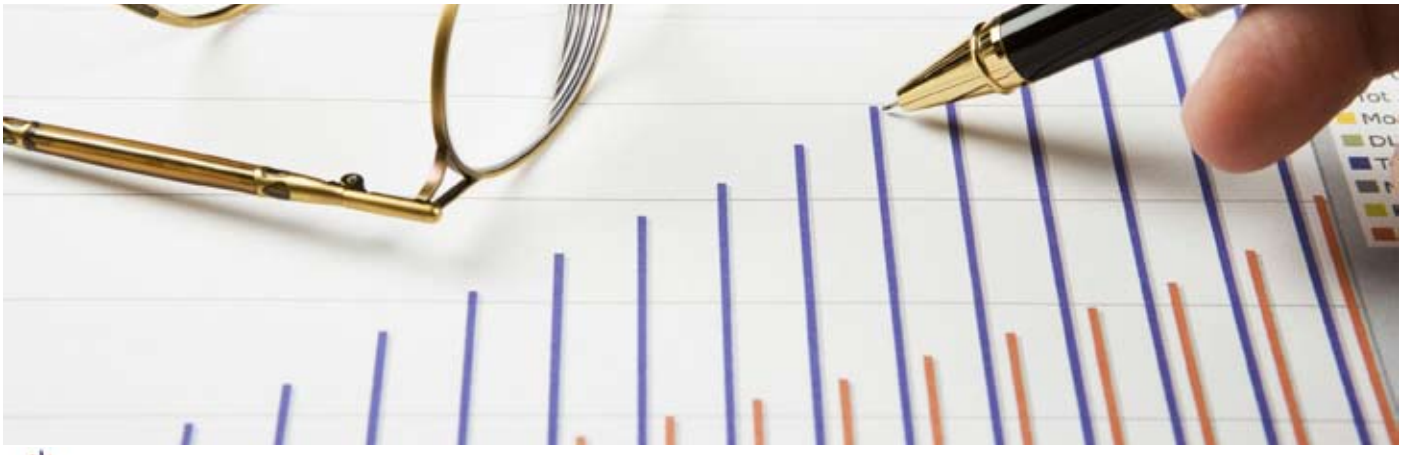

إصدارات جديدة :

كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية : مدخل اتخاذ القرارات

الجمعية السعودية للمحاسبة

أصدرت حديثا الجمعية السعودية للمحاسبة الطبعة الأولى من كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل اتخاذ القرارات تأليف الأستاذ الدكتور سعيد محمد الهلباوي أستاذ محاسبة التكاليف – كلية التجارة – جامعة طنطا ، والأستاذ الدكتور تهاني محمود النشار أستاذ محاسبة التكاليف – كلية التجارة – جامعة طنطا. وقد قام بعرض الكتاب دكتور حاتم رشاد محمد عبد الفتاح أستاذ المحاسبة المساعد بكلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود

يتناول كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل اتخاذ القرارات المفاهيم الأساسية للمحاسبة الإدارية والتكاليف التي تعتبر الأساس في بناء المعرفة المحاسبية الأساسية التي يتعين على أي دارس الإلمام بها في المراحل الأولى قبل التخصص في التطبيقات المتقدمة للمحاسبة الإدارية والتكاليف، كما يغطى هذا الكتاب جانب من القرارات الإدارية، وإعداد وتجهيز البيانات المحاسبية الملائمة لاتخاذ هذه القرارات، وكيفية عرض هذه البيانات بالصورة التي تخدم أغراض اتخاذ القرارات.

وينقسم الكتاب إلى ستة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة الإدارية: تناول العلاقة بين نظام المحاسبة عن التكلفة ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، وكذلك بيان ماضي وحاضر ومستقبل المحاسبة الإدارية، والتعريف بأهم معالم التغيرات في بيئة الأعمال، والتي تمثل التحديات التي تواجه المحاسبة الإدارية ،وفي نهاية الفصل استعرض الكتاب إطار التوجهات الحديثة لتطوير أدوات المحاسبة الإدارية والناتجة عن تأثير تبني فلسفة الإدارة على أساس النشاط (ABM) ، وتبنى فلسفة الإدارة على اساس القيمة (VBM).

واستعرض الفصل الثاني التبويبات المختلفة للتكاليف، كما تناول هذا الفصل كيفية تحديد تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية، وما يترتب علي ذلك من إعداد قائمة التكاليف لتحديد تكلفة الإنتاج التام، وقائمة التكاليف لتحديد تكلفة البضاعة المباعة، مع بيان الأثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في كل من المنشآت التجارية والصناعية.

وتناول الفصل الثالث كيفية تحديد تكلفة المنتجات في ظل نظام تكاليف المراحل الإنتاجية، ونظام تكاليف الأوامر الإنتاجية.

كما تعرض الفصل الرابع لتحليل سلوك التكاليف، والتعرف على مفهوم التكلفة المتغيرة، ومفهوم التكلفة الثابتة، ومفهوم التكلفة الكلية.

وتناول الفصل الخامس كيفية إعداد قوائم الدخل على أساس وظيفي، وعلى أساس تحديد فائض المساهمة، كما تناول المفاهيم الأساسية لتحليل العلاقة بين التكاليف والحجم والأرباح، هذا بالإضافة إلى تناول كيفية استخدام تحليل العلاقة بين التكاليف الحجم والأرباح في مجال تخطيط الأرباح، وفي مجال تحسين ربحية والمنشأة، وفي مجال المفاضلة بين بدائل التشكيلة البيعية.

كما استعرض الفصل السادس مفاهيم التكلفة المختلفة لأغراض اتخاذ القرارات ، مع بيان كيفية استخدام هذه المفاهيم في المواقف القرارية المختلفة.

وأخيرا يجب التنويه إلى ان هذا الكتاب قد تضمن في نهاية كل فصل من فصوله الستة مجموعة من الأسئلة النظرية المقالية، وأسئلة الاختيار المتعدد (MCQ) ، وحالات تطبيقية تغطى الموضوعات التي وردت بالفصل.

ومما سبق يتضح أن هذا الكتاب يمثل الأساس الذى يجب أن يعتمد عليه الدراسين والممارسين في مجال المحاسبة الإدارية، فقد جمع هذا الكتاب بين الأسس النظرية والواقع العملي في إطار متكامل وبأسلوب منطقي، وبلغة واضحة وسهلة الفهم، وبما يناسب المستوى المبتدئ لدراسي المحاسبة الإدارية.

وفي الختام لاشك ان هذا الكتاب يشكل إضافة قيمة ، ويسهم بشكل كبير في سد النقص في الكتب العربية في مجال المحاسبة الإدارية.

أخبار مهنية محلية وعالمية :

- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعقد اختبار الزمالة خلال الفترة ١١-١٤ نوفمبر ٢٠١٢م

قررت لجنة الاختبارات بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالهيئة في اجتماعها الثاني (الدورة الثالثة) المنعقد بمقر الهيئة بمدينة الرياض بتاريخ ٢٠١٢/١/٧م عقد اختبار زمالة الهيئة الدورة الثانية لعام ٢٠١٢م بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٢م ولمدة أربعة أيام في دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشمل اختبار الزمالة أربع مواد : المحاسبة (١) ، المحاسبة (٢) ، المراجعة ، والأنظمة التجارية وفقه المعاملات. ويمكن للمتقدمين من الجنسين تعبئة نموذج التسجيل لدخول الاختبار على موقع الهيئة على الانترنت (www.gccaao.org) علماً بأن آخر موعد للتسجيل هو قبل أسبوعين من تاريخ عقد الاختبار.

٢- دولة الامارات العربية المتحدة تعتمد زمالة الهيئة للقيد في السجل

صدرت موافقة وزير الاقتصاد بدول الامارات العربية باعتماد زمالة الهيئة للقيد في سجل المحاسبين المعتمدين بالإمارات.

٣- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تعد برنامج مراقبة الأداء وتتعاون مع البنك الدولي لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس

كشفت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي على إنجاز عدد من المشاريع في الوقت الحالي، كان من أهمها برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

٤- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تطلق حسابها الرسمي الخاص على موقع التواصل الاجتماعي تويتر SOCPA___ @KSA ، ليكون حلقة جديدة من حلقات التواصل مع أعضائها وسيضم حساب الهيئة على تويتر أخبارها وآخر المستجدات المتعلقة بعمل الهيئة

https://twitter.com/#!/socpa__ksa

٥- أول محاضرة نسائية عن أهمية التخطيط المالي

نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أول محاضرة نسائية عن أهمية التخطيط المالي خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢م، وذلك بالتعاون مع جامعة الأميرة نورة في حرم الجامعة في كلية العلوم. ويأتي ذلك في أطار جهود الهيئة لرفع المستوى التوعوي فيما له ارتباط بالجوانب المالية، حيث تعد أول محاضرة نسائي تقيمها الهيئة. وهدفت المحاضرة إلى إبراز أهمية التخطيط المالي للأفراد

و تسليط الضوء على جوانب الإنفاق الرشيد والإدارة الحصيفة للأموال والمدخرات الخاصة، وذلك بما يحقق مصلحة الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام. وألقت المحاضرة الأستاذة خلود بنت عبدالعزيز الدخيل نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الدخيل المالية. وكانت الهيئة قد عقدت في الأشهر الماضية عدة محاضرات حول أهمية التخطيط المالي في الرياض، تبعها بعد ذلك محاضرة أخرى في الشرقية، والتي حاضر فيها خبراء ماليين من المملكة.

٦- تنظم الهيئة بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء الملتقى السعودي الثاني للماليين وذلك خلال شهر يناير لعام ٢٠١٣م ويهدف هذا الملتقى إلى بيان الدور المهم الذي يقوم به المتخصصون في المجالات المالية في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتوفير المعلومات الكافية، التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المؤسسات والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المؤسسات في تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها، وصيانة مقدرات الاقتصاد الوطني ككل. وسيتخلل الملتقى عدد من الجلسات التي تشمل عددا من المحاور الرئيسية التي تطرح رؤية الرئيس التنفيذي لدور المدير المالي والتحديات التي تواجه المدراء الماليين ودورهم في استراتيجيات تطوير الأعمال وسيتحدث في هذه الجلسات نخبة من أبرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسؤولين التنفيذيين في القطاعات المالية . ويأتي عقد الملتقى في نسخته الثانية بعد النجاح الكبير الذي حظي به الملتقى الأول والذي تم عقده برعاية شركة ارامكو السعودية بمدينة الظهران في العام ٢٠١١م، ومن الجدير بالذكر أن الهيئة تعمل على تنظيم مثل هذه الملتقيات بغرض تحقيق تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع ونشر الثقافة المهنية والمالية وبما يعكس إيجابا على مسيرة اقتصادنا الوطني.

بجامعة الملك سعود

اجتماع عمداء كليات إدارة الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي

انعقد يوم الاثنين الأول من شهر ذو القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢/٩/١٧م، وفي رحاب كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود بالرياض، اجتماع عمداء كليات إدارة الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي. وقد ناقش الاجتماع أوجه التعاون بين كليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات. وقد حضر الاجتماع سعادة الدكتور/ راشد العجمي عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، د/منور الشمري عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة البحرين، د/ خميس بن ناصر الغاربي وكيل كلية التجارة والاقتصاد بجامعة السلطان قابوس بن سعيد، د/ توفيق الخيال وكيل كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، والدكتور/عبد الرحمن المهيني وكيل كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الامام محمد بن عبد العزيز الاسلامية، د/عبيد بن سعد المطيري عميد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة القصيم، د/جريبة الحارثي عميد كلية العلوم المالية والإدارية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، د/عبد السلام الغامدي عميد كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الملك خالد، د/خالد حسن القاضي عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة جازان، د/ عبد العزيز العنقري عميد كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الطائف. هذا بالإضافة إلى سعادة الدكتور/أحمد بن سالم العامري عميد كلية إدارة الأعمال السابق بجامعة الملك سعود، وسعادة الدكتور/معدي بن محمد آل مذهب عميد كلية إدارة الأعمال الجديد بجامعة الملك سعود. هذا وقد خرج الاجتماع بعدد من التوصيات في مجال التعاون بين كليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

الدورات التدريبية التي تنظمها الجمعية السعودية للمحاسبة لعام ٢٠١٢ م

العنوان	محاورة الدورة	المكان	التاريخ
دورة متخصصة في مبادئ التأمين للمراجعين ... مقدمة من **الأستاذ الدكتور ممدوح أحمد** 	• الخطر: تعريفه، صفاته، أنواعه، مسبباته • المبادئ الفنية للتأمين • المبادئ القانونية للتأمين • إدارة الخطر: تعريفها، مراحلها، أهدافها، طرفها. • التأمين التعاوني (التكافلي) والتأمين التجاري وأوجه الشبه والاختلاف بينهما. • أنواع (فروع) التأمين • تأمين السيارات (الإجباري والشامل) والتأمين الصحي. • إعادة التأمين • حوكمة الشركات Corporate Governance (الإدارة الرشيدة) وإدارة الأخطار والملاءة المالية. • أسس استثمار أموال التأمين والمعايير المحلية والدولية في هذا الشأن. • محاسبة شركات التأمين وأسس حساب المخصصات الفنية في التأمين.	بالرياض	٢٨ ذي الحجة ١٤٣٣هـ ١٣ نوفمبر ٢٠١٢م
دورة متخصصة في النظام الزكوي والضريبي ... مقدمة من **الدكتور صالح عيد & الأستاذ صالح القباع**	• الهيكل الزكوي والضريبي الحالي في المملكة العربية السعودية • حالات زكوية وضريبية (مناقشة لقرار اللجنة الابتدائية والاستئنافية) • حالات في ضريبة الاستقطاع (مناقشة لقرار اللجنة الابتدائية والاستئنافية) • مناقشة مفتوحة الأستاذ/ صالح القباع د. صالح عيد	بالرياض	٦ المحرم ١٤٣٤هـ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢م

قال الغزالي رحمه الله :

إذا رأيت اللّٰه يحبس عنك الدنيا ويكثر عليك الشدائد والبلوى ..
فاعلم أنك عزيز عنده .. وأنك عنده بمكان ..
وأنه يسلك بك طريق أوليائه وأصفيائه .. وأنه .. يراك ..
أما تسمع قوله تعالى .. ((واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا)).

دعـــــــاء

اللهم لا تأخذني منك إلا إليك ، ولا تشغلني عنك إلا بك
اللهم لا تدعني في غمرة ، ولا تأخذني على غرَّة ، ولا تجعلني من الغافلين
اللهم اجعل خير أعمالي خواتيمها وخير أيامي يوم لقائك

حكمة العدد

إذا كنت تحبّ السرور في الحياة فاعتنِ بصحتك،وإذا كنت تحبّ السعادة في الحياة فاعتنِ بخلقك،وإذا كنت تحبّ الخلود في الحياة فاعتنِ بعقلك،وإذا كنت تحبّ ذلك كله فاعتنِ بدينك.

إذا رأيت اللّٰه يحبس عنك الدنيا " تبسم "

فإن .. اللّٰه ..
ما أشقاك إلا ليسعدك .. وما أخذ منك إلا ليعطيك
وما أبكاك إلا ليضحكك ..وما حرمك إلا ليتفضل عليك
وما ابتلاك .. إلا لأنه .. " أحبك "

مؤتمرات وملتقيات وندوات

المؤتمر	المكان	التاريخ
The 4th UB International Consortium on Accounting,	Indonesia / Malang	20-23 Nov 2012
The Premier Conference for the Financial Reference Data Management Community.	UK / London	20 -22 Nov 2012
TaxPro Forum: International Corporate & Tax Solutions 2012	Netherlands / Amsterdam	23 Nov 2012
Accounting and Auditing Perspectives ,Academic Conference	Romania / Timisoara	9-30 Nov 2012
World Business and Economics Research Conference	New Zealand / Auckland	10-11 Dec 2012
7th Asian Business Research Conference Academic Conferences	Bangladesh / Dhaka	21-22 Dec 2012
6th International Business and Social Science Research Conference	United Arab Emirates / Dubai	3-4 Jan 2013
Winter Global Business Conference	France / Tignes	4-8 Feb 2013
SIBR 2013 Kuala Lumpur Conference on Interdisciplinary Business & Economics Research: Advancing Knowledge from Interdisciplinary Perspectives	Malaysia / Kuala Lumpur	15-16 Feb 2013
The 2nd International Scientific Conference on Economic and Social Development	Paris, France, Hotel Bedford	04-05 April 2013
3rd Annual International Conference on Accounting and Finance (AF 2013)	Thailand / Bangkok	21-21 May 2013
11th Annual International Conference on Accounting,	Athens, Greece	
The Second International Conference of the Journal of International Accounting Research (JIAR)	IHET in Tunis, Tunisia	3-6 July 2013

تنويـه

أهلاً بكم في الجمعية السعودية للمحاسبة، ونحيط سعادتكم علما بأن الجمعية السعودية للمحاسبة أصبح لها رابط على الشبكة العنكبوتية على موقع جامعة الملك سعود، والذي من خلاله يمكنكم التواصل مع الجمعية والتسجيل فيها، وكذلك متابعة أنشطتها التدريبية، وورش العمل التي تعدها، وإصداراتها لمجلتي (المحاسبة، والبحوث المحاسبية)، وشروط وقوعد النشر بمجلة البحوث المحاسبية، والمشاركة بالكتابة بمجلة المحاسبة، وإثرائها بكل ما هو مفيد ويخدم مهنة المحاسبة والمنتمين إليها.

وموقع الجمعية على الشبكة العنكبوتية هو: http://www.saa.org.sa

كما أن البريد الالكتروني للجمعية هو: saa@ksu.edu.sa

والله ولي التوفيق

مرحباً .. بكم .. عضواً بالجمعية

كثرت الاستفسارات حول الجمعية وأهدافها وأنشطتها وما هي المزايا المترتبة على العضوية، وكيف يمكن الانضمام إلى عضوية الجمعية؟ لذلك رأينا أن نزود القارئ العزيز ببعض المعلومات عن الجمعية والتي نأمل أن تساعد على الإجابة على هذه الاستفسارات وما شابهها.

صدرت موافقة جامعة الملك سعود على إنشاء الجمعية السعودية للمحاسبة عام ١٤٠١هـ بناءاً على توصية من الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة في المملكة والتي تعقد في جامعة الملك سعود وقد جاء إنشاء الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

أهداف الجمعية

١- تنمية الفكر العلمي في مجال المحاسبة وتطويره.

٢- إتاحة الفرصة للعاملين في مجال المحاسبة للإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي.

٣- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال المحاسبة بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

٤- تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجال المحاسبة في المؤسسات والهيئات المختلفة.

أنشطة الجمعية

وتسعى الجمعية لتحقيق هذه الأهداف بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:

- تشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال المحاسبة وما يتصل بها من مجالات المعرفة ونشر نتائج هذه البحوث وتوزيعها وتبادلها مع الهيئات المعنية.
- عقد المؤتمرات والندوات الدراسية لبحث القضايا المتصلة بالمحاسبة.
- إصدار مجلة أو نشرة دورية تعني بنشر البحوث والدراسات المحاسبية.
- القيام بالرحلات العلمية وتنظيم المسابقات العلمية والثقافية في مجال المحاسبة.

عضوية الجمعية

وتكون العضوية على ثلاثة أنواع:

١- عضوية شرفية : وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن يقدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.

٢- عضوية عاملة: ويتمتع بها كل من أستوفى شروط العضوية من الحاصلين على درجة جامعية في مجال المحاسبة أو ما يعادلها ويكون مقيماً بالمملكة.

٣- عضوية انتساب: ويتمتع بها كل من:

أ - راغبي العضوية من غير المقيمين في المملكة ممن تنطبق عليهم شروط العضوية العاملة.

ب - المؤسسات والهيئات التي يتصل نشاطها بمجال المحاسبة.

جـ- الطلاب الذين يدرسون في مجال المحاسبة: حتى مرحلة البكالوريوس.

شروط العضوية

و يشترط في عضو الجمعية ما يلي:

١ - أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.

٢ - أن يدفع رسوم العضوية (حالياً تبلغ ٣٠٠ ريال في السنة ، مائة ريال للطالب) في حسابنا رقم ٢٣٢٤٥٥- البنك العربي الوطني- فرع الستين.

٣ - أن يتقدم راغب العضوية بطلب الانضمام إلى الجمعية.

٤ - عدد ٢ صورة شمسية ٣ X ٤.

بعض المزايا المترتبة على العضوية

بانضمامك إلى عضوية الجمعية تستفيد من كثير من المزايا والتي أهمها ما يلي:

أولاً : العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المساهمة في تحقيق أهداف الجمعية في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة.

ثالثاً: الحصول على خصم يصل إلى ٢٠٪ من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وحلقات وغيرها.

رابعاً: الحصول على /المحاسبة/ أول وأهم مجلة متخصصة في المحاسبة تصدر في المملكة (مجاناً).

خامساً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات.

سادساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة مهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.

سابعاً: تدعى إلى ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية وغير الرسمية.

ثامناً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصم في أسعار بعض الفنادق والمستشفيات وتأجير السيارات.

عزيزي القارئ الآن وبعدما عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة هل تود الانضمام إليها؟ وهل ترغب في أن تكون عضواً بجمعيتها العمومية؟

إذا كانت الإجابة نعم ، فإننا نرحب بك عضواً بجمعيتنا المهنية مشاركاً لنا همومنا من أجل المهنة وطموحاتنا للارتقاء بالعمل المحاسبي في بلادنا.. ولا يخفى على أي متابع لحركة الحياة اليومية الآن مدى أهمية مهنة المحاسبة في حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية.. فلم تعد المحاسبة مجرد حصر لحسابات مؤسسة صغيرة أو حتى كبيرة من مصاريف ودخل بل أنها أصبحت تشكل المعلومة المهمة لاتخاذ أصحاب القرار في المؤسسات الضخمة قراراتهم المصيرية.

في انتظارك

وبعد .. إذا رغبت عزيزي القارئ في الانضمام لعضوية الجمعية فلا تتردد بادر بالاتصال بنا على ت ٤٦٧٤٢٦٣ للاستفسار عما تريد .. وإذا كنت تريد أن تصبح عضواً فعالاً في الجهاز المعني بتنمية الفكر المحاسبي في بلادنا والنهوض والارتقاء بالمهنة والمهنيين فسارع بتقديم طلبك.

ومن أجل التيسير عليك .. أنسخ صورة من الاستمارة الموجودة خلف هذه الصفحة واستكمل بياناتها وأرسلها لنا على العنوان البريدي التالي:

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١ - هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢

أو سلمها إلينا بنفسك بمقر الجمعية:

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

موقع الجمعية السعودية للمحاسبة	www.saa.org.sa
إيميل الجمعية السعودية للمحاسبة	saa@ksu.edusa
إيميل سكرتير الجمعية السعودية للمحاسبة	alsafadi52@yahoo.com

مرة أخرى:

مرحباً بك عضواً بجمعيتنا.

الجمعية السعودية للمحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
الجمعية السعودية للمحاسبة

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
KING SAUD UNIVERSITY
SAUEI ACCOUNTING ASSOCIATION. (SAA)

طلب عضوية

انتساب / عاملة

الاسم : .....

تاريخ ومحل الميلاد : ..... الجنسية : .....

المؤهل الدراسي : .....

جهة وتاريخ الحصول عليه : .....

الوظيفة : .....

جهة العمل والعنوان : .....

العنوان البريدي : ..... E-Mail .....

الهاتف : منزل ..... عمل : ..... فاكس : .....

الخبرات السابقة : .....

.....

.....

مجالات المساهمة في أعمال الجمعية :

.....

.....

العضوية في الجمعيات الأخرى :

.....

.....

أرجو قبولي عضواً بالجمعية السعودية للمحاسبة

التوقيع : .....

يعتمد

رئيس الجمعية	التوقيع	التاريخ
.....	.....	.....

الجمعية السعودية للمحاسبة
ص. ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧ - هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢
saa@ksu.edu.sa

إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

اسم الكتاب	المؤلف	الإصدار	السعر بالريال
حالات عملية في المراجعة	أ.د إسماعيل إبراهيم جمعة د. محمد سامي راضي	الإصدار السابع	٣٠
التحليل المالي: نظرة محاسبية	أ.د محمد بن سلطان القباني السهلي	الإصدار الثاني	١٠٠
المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي	د. نبيه الجبر، د.محمد علاء الدين	الإصدار الخامس عشر	٩٠
المحاسبة المتقدمة	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	الإصدار الرابع	١١٠
المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)	د. محمد سامي راضي	الإصدار الثالث	١٠٠
المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)	أ.د إسماعيل جمعة، د.محمد سامي راضي	الإصدار العاشر	١٠٠
المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية	د. السيد أحمد السقا	الإصدار الثاني عشر	١٠٠
النقود والبنوك والأسواق المالية: وجهة نظر شمولية	د. يوسف عبد الله الزامل وآخرون	الإصدار الثامن عشر	٥٠
حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)	أ.د محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	الإصدار الثالث عشر	٥٠
حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)	أ.د محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	الإصدار الرابع عشر	٥٠
معايير المراجعة .الطبعة الثانية	وزارة التجارة		٤٠
نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)	أ.د صلاح مبارك، د. لطفي الرفاعي	الإصدار التاسع	١٠٠
مبادئ المحاسبة الإدارية: محل اتخاذ القرارات	أ.د سعيد محمود الهلباوي أ.د تهاني محمود النشار	الإصدار الأول	٩٠

مجلة البحوث المحاسبية

دورية علمية متخصصة ومحكمة

نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة